



منشورات جامعة اليرموك
عمادة البحث العلمي
والدراسات العليا

نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الاردن

محمد نصر و خليل حماد
جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن

مستة من
المجالات اليرموك
« سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية »

المجلد السادس ، العدد الثالث ، ١٩٩٠ ، صص ١٠٣ - ١٣٦
جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك ، ١٩٩٠

نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن

محمد نصر وخلييل حماد
جامعة اليرموك، اربد، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قطاع الصناعة التحويلية في الأردن من حيث نمو الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي ثم من حيث حجم العمالة في هذا القطاع ونموها خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ وهي الفترة التي تتوفر فيها بيانات رسمية عن هذا القطاع، وذلك بهدف التعرف على امكانية إستيعاب هذا القطاع لمزيد من القوى العاملة الأردنية.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن قطاع الصناعات التحويلية توظف نسبة متواضعة لا تزيد عن (١٠.٧٪) من مجمل العمالة في الأردن، ولكن العمالة في هذا القطاع تنمو بمعدل نمو سنوي مركب أعلى من معدل نمو العمالة في جميع القطاعات وأعلى من معدل نمو السكان بصفة عامة. كذلك تظهر هذه الدراسة أن إنتاجية العامل في هذا القطاع أعلى بكثير من إنتاجية العامل في بقية القطاعات. وبالرغم من تركيز الصناعات التحويلية جغرافياً في محافظة عمان، إلا أن هذا التركيز يتناقص تدريجياً مما يعني توزيعاً أفضل بين المحافظات. كذلك فقد أظهرت هذه الدراسة أن العمالة الصناعية تتركز في صناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ثم الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس. وبالرغم من أن المؤسسات الكبيرة لا تشكل سوى حوالي (١٪) من عدد المؤسسات الصناعية في الأردن، إلا أنها توظف حوالي (٣٠٪) من مجموع العمالة الكلية. وأخيراً فقد أظهرت هذه الدراسة أن متوسط حجم المؤسسات قد بلغ أقصى معدل في الصناعات الكيماوية، وأدنى معدل في صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث.

مقدمة

لقد شهد سوق العمل الأردني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٦ نسباً متفاوتة في مستوى البطالة تراوحت بين (٢٪) و (١٤٪). فقد أظهر تعداد السكان في عام ١٩٦١ نسبة بطالة بلغت (٧.١٪) وأرتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة لاحتلال الضفة الغربية حيث بلغت (١٤٪)، ثم أخذت بالإنخفاض حتى بلغت حوالي (٨٪) في عام ١٩٧٣. ونتيجة لتنفيذ خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ونتيجة لهجرة العمال الأردنيين إلى الخارج نظراً لارتفاع الدخل في دول النفط العربية، إنخفضت نسبة البطالة إلى (٢٪) في عام ١٩٧٦. إلا أن معدلات البطالة عادت إلى الزيادة مع ظهور الركود الإقتصادي في عام ١٩٨٢، وقد قدر معدل البطالة بحوالي (٨٪) في عام ١٩٨٥ (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠: ٦٣).

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك. ١٩٩٠

ولقد قامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة على أعلى المستويات لمعالجة مشكلة البطالة وقامت بتحليل هيكل هذه البطالة ووضعت توصيات للتخفيف من حدة البطالة تمهيداً لحلها. كما شاركت الهيئات العلمية في البلاد والنقابات المهنية بمقعد الندوات لتحليل المشكلة ووضع التوصيات للتخفيف منها ومعالجتها.

وبما يضاعف من مشكلة البطالة في الأردن الركود الاقتصادي في دول الخليج نظراً لانخفاض عائداتها النفطية، فقد كانت هذه الدول مصدر طلب على الأيدي العاملة الأردنية. بل إن استمرار الركود جعل قسماً من الهجرة الأردنية تتجه عائدة إلى الأردن نظراً لانخفاض الدخل هناك. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في البحث عن حلول محلية لمشكلة البطالة في الأردن. ونظراً للتغيرات في سوق العمل الأردني وخاصة التناقص التدريجي في حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة، فإن هذه الدراسة تركز على نمو القطاع الصناعي وتطور حجم القوى العاملة فيه تمهيداً للاستنتاج فيما إذا كان هذا القطاع قادراً على استيعاب المزيد من القوى العاملة الأردنية وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل نتائج دراسات وبيانات الاستخدام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ بالإضافة إلى التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة وتقارير البنك المركزي الأردني السنوية والشهرية عن نفس الفترة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدة أقسام، حيث نستعرض في القسم الأول مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع وتطور العمالة فيها خلال فترة الدراسة. وفي القسم الثاني ندرس تطور العمالة الأردنية في قطاع الصناعات التحويلية الرئيسية حسب التصنيف الدولي. وفي القسم الثالث نبين توزيع العمالة الأردنية في الصناعات التحويلية حسب حجم المؤسسة. وفي القسم الرابع نبين توزيع أحجام المؤسسات في الصناعات التحويلية المختلفة حسب نوع الصناعة. وأخيراً نقدم خلاصة لأهم النتائج التي تظهرها الدراسة.

أولاً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع العمالة الأردنية بين هذه القطاعات

لبيان مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي نعرض في الجدول (١) مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الدينار والأسعار الجارية للفترة موضع الدراسة. ويتضح أن الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية قد زادت مساهمتها معاً من (١٨ر٥) مليون دينار في عام ١٩٧٢ إلى (٢٤٢ر١) مليون دينار في عام ١٩٨٦. أما مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت من (١٥ر٢) مليون دينار في عام ١٩٧٢ إلى (١٧٧ر٧) مليون دينار في عام ١٩٨٦. وبالمقارنة نجد أن مساهمة القطاع الزراعي قد زادت من (٢٦ر٦) مليون دينار في عام ١٩٧٢ إلى (٩٧ر١) مليون دينار في عام ١٩٨٦. ونظراً لعدم وجود أرقام قياسية لأسعار الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ فإنه يصعب علينا مقارنة معدلات النمو للقطاعات المختلفة

جدول رقم (١)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بسمير الكاليف
(مليون دينار بالاسعار الجارية)

الناتج المحلي الاجمالي	الخدمات الاخرى	التجارة	البنائات	الكهرباء والسا.	المعاملات التعميرية	المعاملات الاستخراجية	الزراعة والقطاعات الاسماك	القطاع السنة
١٨٢٨	٩٠٣	٣٥٧	٩٢	٢٥	١٥٢٢	٢٣٢	٢٦٦	١٩٧٢
١٨٨٩	٩٤٠	٣٨١	١٥٢	٢٨	١٧٢٢	٢٤٠	١٧٦	١٩٧٣
٢٤٢٢	١٠٩٥	٤٢٣	١٦٨	٣٠	٢٤٧٢	١٠٨	٣٠٣	١٩٧٤
٣٠٣١	١٣١٩	٦٦٩	١٩٢	٣١	٣٩٧٢	١٦٢	٢٦٠	١٩٧٥
٣٧٧٨	١٦٢٧	٨٠١	٢١٦	٣٩	٥٠٠	١٧٨	٣٧٣	١٩٧٦
٤٣٩٩	١٨٣٦	٩٤٢	٣١٨	٥٥	٥٨٢	١٩٩	٤١٧	١٩٧٧
٥٥١٢	٢٣٧٥	١٠٢٦	٥١٠	٧٢	٧١٤	٢٢٩	٥٨٦	١٩٧٨
٦٦٨٦	٢٩٩٢	١٢٣٦	٧٠٥	١٠١	٩٤١	٢٧٥	٤٣٦	١٩٧٩
٨٩٣٢	٣٧٥٥	١٦٦٥	٩٧٥	١٧١	١٢٧٢	٣٩٩	٦٩٤	١٩٨٠
١٠٤١١	٤٢٩٤	١٩٦٧	١١٠٦	٢١٠	١٢٥١	٤٢٢	٧٥١	١٩٨١
١١٦٩٦	٤٩٩٤	٢١٠٩	١٢١٩	٢٥٢	١٨٤٩	٤٥٤	٨١٨	١٩٨٢
١٢٤٢٣	٥٣٤٧	٢٢٨٠	١٢٦٨	٢٨٢	١٧٦٦	٣٧٩	١١٠٠	١٩٨٣
١٣١٦٠	٥٩٣٨	٢٤٩٣	١٢٧٠	٣٢٥	٢٠٠٠	٥٠٨	٩٥٦	١٩٨٤
١٣٩١٧	٦١٤٤	٢٦٢٧	١١٤١	٣٥٢	١٩٠٣	٦١٦	١١٢١	*١٩٨٥
١٣٩٨٥	٦٧١٣	٢٣٢١	١١٣٩	٤٢٠	١٧٧٢	٦٤٤	٩٧١	*١٩٨٦

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاقتصادية الشهرية، الجلد ٢٤، العدد ١٠٣ اذار (مارس) ١٩٨٨، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦-١٩٨٦، وكذلك: النشرة الاقتصادية الشهرية، اعداد سابقة للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٥.

بالأسعار الجارية. إلا أن البنك المركزي الأردني قد أورد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة وذلك بعد أن أعد أرقاماً قياسية للناتج القومي الإجمالي وهو ما يطلق عليه بالمخفض (GNP deflator) (1975 = 100) وذلك للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (هامش ١). وعلى هذا الأساس قمنا بحساب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو المركبة للقطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (الجدول رقم ٢) (هامش ٢).

ويتضح أن أعلى معدلات النمو الحقيقية كانت في قطاع الصناعات الاستخراجية، يلي ذلك قطاع الكهرباء والماء. ومع أن معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية بلغ (١.٦٪) للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة إلا أن نمو هذا القطاع بالأرقام المطلقة قد فاق قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الكهرباء والماء، حيث نما من (٣٩٧) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى (١.٩١) مليون دينار بالأسعار الثابتة في عام ١٩٨٥. كذلك فإن قطاع الزراعة قد حقق معدل نمو مركب بالأسعار الثابتة مقداره (١.٦٪) للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. ولكن نمو بالأرقام المطلقة كان من (٢٦٠) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى (٧١٤) مليون دينار في عام ١٩٨٥، أي أقل من النمو المطلق في قطاع الصناعة. وأخيراً فإننا نقيس مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل نسبي ونقارنه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن قطاع التعدين والصناعة قد زادت مساهمته من (١١.٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٧ لتصل إلى (٢.٠٪) في عام ١٩٨١ ثم تنخفض قليلاً في السنوات التالية حيث بلغ متوسط المساهمة النسبية لهذا القطاع (١.٨٦٪) سنوياً للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦.

وبالمقارنة فقد تناقصت مساهمة قطاع الزراعة من (٢.٠٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٧ إلى (٦.٥٪) في عام ١٩٧٩، وبلغت هذه النسبة (٧.٩٪) كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦. ويلاحظ أن قطاع الماء والكهرباء يساهم بنسبة لا تزيد عن (٢.٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي. أما قطاع الإنشاءات فقد ازدادت مساهمته من (٥.٣٪) في عام ١٩٦٧ إلى (١٠.٥٪) في عام ١٩٧٩ ثم استقر حوالي هذه النسبة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦. أما قطاعي التجارة والخدمات فقد ظلت مساهمتهما شبه مستقرة بين (٦.١٪) و (٦.٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة موضوع الدراسة، وهي نسبة مرتفعة، مما يوضح سيطرة هذين القطاعين في الاقتصاد الأردني على حساب القطاعات الإنتاجية التي يمكن تطويرها لاستيعاب المزيد من القوى العاملة والمساهمة بحل مشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد.

وإذا انتقلنا من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته بالقطاعات الأخرى إلى توزيع العمالة الأردنية بين القطاعات المختلفة، لوجدنا أن حجم العمالة في جميع القطاعات قد إزداد من (٢٧٦٩) ألف عامل في عام ١٩٧٢ إلى (٤٩٢٥) ألف عامل في عام ١٩٨٦، وأن معدل نمو القوة العاملة الأردنية المركب قد بلغ (٤.٢٪) سنوياً (أنظر الجدول رقم ٤). وإذا لاحظنا تطور العمالة في قطاع الزراعة وجدنا أن حجم العمالة قد أخذ بالتزايد حتى وصل أقصى قيمة له وهي (٥.٠٤) ألف عامل في عام ١٩٧٤، ثم أخذ بالتناقص محققاً معدل نمو سنوي مركب وسالب قدره (-١.٧٪). أما قطاع الصناعة

جدول رقم (٢)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بـسر الكلفة
(مليون دينار بالاسعار الثابتة: ١٩٧٥=١٠٠٠)

القطاع	الزراعة والغابات وصيد الاسماك	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التجميعية	الكهرباء والسا.	الخدمات	التجارة	الخدمات الاخرى	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٥	٣٣٠	١٦٣	٣٩٧	٢١	١٩٢	٦٦٩	١٣١٢	٣٠٢٠
١٩٧٦	٣٤١	٢٠٦	٤٠٤	١٤	٣١٠	٧٠٨	١٤٦٢	٣٥٧٢
١٩٧٧	٣٣٨	٢١٤	٥١٥	١٤	٣٢٤	٧٨٣	١٥٢٥	٣٧٤٧
١٩٧٨	٥٥٢	٢٨١	٦٠٩	١٥	٣٣٥	٨١٤	١٨٧٥	٤٥٢١
١٩٧٩	٣٨٢	٣٤٢	٦٩٨	٦٧	٤٨١	٩٢٧	٢٠٧٧	٤٩٧٤
١٩٨٠	٦٨٠	٤٧٣	٧٩٨	٨٢	٤٤٤	١٠٩٧	٢٣٣٩	٦٠١١
١٩٨١	٦١٤	٤١٥	٩٢٢	٩٦	٦٨٦	١١٦١	٢٧٧٠	٩٣٠٣
١٩٨٢	٦٧٥	٥٢١	٩٤٩	١٠٦	٨٦٦	١٢٠٧	٢٦١٣	٦٨٩٧
* ١٩٨٣	٥٩٢	٥٧٤	٩٥٠	١٢٦	٨٣٥	١٢٥٨	٢٦٩٧	٧٠٣٢
* ١٩٨٤	٦٥٠	٧٢٨	١١٠٩	١٤٥	٨١٧	١٣١٠	٢٨٧٩	٧٦٨٨
* ١٩٨٥	٧٠٤	٨٦١	١٠٩١	١٥٨	٧٢٤	١٣٧٢	٢٨٩٥	٧٨٠٥
معدل النمو المركب	١.٠٦٪	١.٨١٪	١.٠٦٪	١.٧٧٪	١.٤٢٪	١.٧٢٪	١.٨٢٪	١.٠٠٪

* اريية

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثالث والعشرون، العدد ١١، تشرين ثاني ١٩٨٧، الجدول رقم (٤٦).

اما معدلات النمو فقد احتسبت من قبل الباحثين.

جدول رقم (٣)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي
بسرر الكلفة (نسب مئوية)

السنة	١٩٦٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
القطاع								
الزراعة	٢٠٢	٦٥	٧٢	٧٠	٨٩	٧٦	٨٣	٨٣
التعدين والصناعة	١١٩	١٨٢	٢٠٠	١٩٧	١٧٣	١٩١	١٨٠	١٧٦
الكهرباء والماء	١٠	١٥	٢٠	٢٢	٢٣	٢٥	٢٣	٢٧
الانشاءات	٥٣	١٠٥	١٠٦	١٠٤	١٠٢	٩٦	٩١	٨٠
التجارة	٢٠	١٨٥	١٨٩	١٨٠	١٨٤	١٨٣	١٨٧	١٧٤
الخدمات الاخرى	٤١٦	٤٤٨	٤١٣	٤٢٧	٤٢٩	٤٢٩	٤٣٦	٤٦٠
مجموع النسب المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص٦٤ البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص٧٠-٧١.

والتعدين فقد تزايدت فيه القوى العاملة الأردنية من (٢٥٢) ألف عامل في عام ١٩٧٢ إلى (٥٢٧) ألف عامل في عام ١٩٨٦، وهذا يعني زيادة نسبية كلية تساوي (١٠٩٪) وأن معدل النمو المركب السنوي للعمالة في هذا القطاع قد بلغت (٥٤٪) مما يعني أن هذا القطاع لديه القدرة على استيعاب عمالة أردنية كلما توسع هذا القطاع في الإنتاج. فقد لاحظنا أن المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (١٨٦٪) كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦.

كذلك نلاحظ أن قطاع الإنشاءات قد نما بمعدل سنوي مركب قدره (٥٧٪) وأن الزيادة النسبية الكلية قد فاقت (١٠٠٪) للفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ مما يدل على مقدرة هذا القطاع على إستيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة الأردنية. وقد نما قطاع التجارة بمعدل سنوي مركب قدره (٤٨٪) وقطاع الخدمات الأخرى بمعدل (٤٨٪) أيضاً. وكان قطاع الماء والكهرباء أقل القطاعات من حيث حجم العمالة حيث زاد من (١٧) ألف عامل في عام ١٩٧٢ إلى (٥٤) ألف عامل في عام ١٩٨٦ بمعدل سنوي مركب قدره (٣١٪). هذا من ناحية تطور حجم العمالة بالأرقام المطلقة وبمعدلات النمو المركبة بين القطاعات المختلفة. ومن المفيد عرض توزيع العمالة بشكل نسبي بين هذه القطاعات. ومراجعة الجدول رقم (٥) نلاحظ أن نسبة العمالة الأردنية في قطاع الزراعة قد تناقصت من (٣٣٥٪) من مجموع العمالة الاردنية في عام ١٩٦١ إلى (٧٦٪) في عام ١٩٨٦ وهو تناقص نسبي كبير يبلغ أقل من الربع عنه في عام ١٩٦١. وبالمقابل

جدول رقم (٤)
توزيع العمالة الأردنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة
(الف عامل)

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	كهرباء وماء إنشاءات	التجارة	خدمات	مجموع العمالة
١٩٧٢	٤٧ر٨	٢٥ر٢	١ر٧	٢٤ر٧	١٥٢ر٠	٢٧٦ر٩
١٩٧٢	٤٩ر٨	٢٧ر٦	١ر٨	٢٨ر٨	١٥٩ر٤	٢٩٦ر٠
١٩٧٤	٥٠ر٤	٢٩ر٤	٢ر٠	٣٢ر٥	١٧١ر٠	٣١٦ر٤
١٩٧٥	٥٠ر٢	٣٠ر٧	٢ر١	٣٦ر٢	١٨٥ر٦	٣٣٨ر١
١٩٧٦	٤٩ر٥	٣١ر٩	٢ر٢	٣٩ر٦	٢٠٢ر٧	٣٦١ر٣
١٩٧٧	٤٨ر١	٣٢ر٥	٢ر٣	٤٣ر٤	٢٠٧ر٨	٣٧١ر٠
١٩٧٨	٤٦ر٦	٣٣ر٢	٢ر٣	٤٧ر٠	٢١٣ر٣	٣٨٠ر٩
١٩٧٩	٤٥ر١	٣٣ر٧	٢ر٤	٥٠ر٨	٢١٩ر١	٣٩١ر١
١٩٨٠	٤١ر٤	٣٥ر٩	٢ر٧	٥٠ر٩	٢٣٣ر٣	٤٠٥ر٣
١٩٨١	٣٩ر٠	٣٩ر٣	٣ر١	٥٢ر٥	٢٤١ر٢	٤١٨ر٤
١٩٨٢	٣٥ر٥	٤١ر٩	٣ر٦	٥٢ر٦	٢٥٣ر٦	٤٣١ر٨
١٩٨٢	٣٢ر٨	٤٤ر٦	٤ر١	٥٢ر٧	٢٦٥ر٦	٤٤٥ر٣
١٩٨٤	٣٤ر٩	٤٧ر٤	٤ر٦	٥٢ر٧	٢٧٢ر٤	٤٥٨ر٣
١٩٨٥	٣٦ر٩	٤٩ر٩	٥ر٢	٥١ر٩	٢٨١ر٢	٤٧٢ر٣
١٩٨٦	٣٧ر٤	٥٢ر٧	٥ر٤	٥٤ر٢	٢٩٣ر٥	٤٩٢ر٥
معدل النمو المركب %	١ر٧	٥ر٤	٨ر٦	٥ر٧	٤ر٨	٤ر٢

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، جدول (٣) العاملون الأردنيون حسب النشاط الاقتصادي خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٨٦، بدون تاريخ، وغير منشور.

نجد أن نسبة العمالة الأردنية في قطاع الصناعة والتعدين إزدادت من (١٠.٢٪) في عام ١٩٦١ لتصل إلى (١٢.٢٪) في عام ١٩٨١ ثم أصبحت شبه مستقرة عند نسبة (١٠.٠٪) تقريباً للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦. أما قطاع الماء والكهرباء فقد ظلت نسبة العمالة فيه محدود (١٪) رغم تزايدها عما كانت عليه في عام ١٩٦١. كما إزدادت نسبة العمالة في قطاع الإنشاءات من (١٠.٢٪) في عام ١٩٦١ وبلغت أقصى قيمة لها وهي (١٤.٠٪) في عام ١٩٨١ ثم استقرت عند مستوى (١١.٠٪) تقريباً للسنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٦.

جدول رقم (٥)
توزيع العمالة الأردنية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة
(نسبة مئوية)

السنة	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الزراعة	٣٣ر٥	١١ر٥	١٠ر٠	٨ر٣	٧ر٤	٧ر٦	٧ر٨	٧ر٦
الصناعة والتعدين	١٠ر٢	٨ر٦	١٢ر٠	٩ر٧	١٠ر٠	١٠ر٣	١٠ر٦	١٠ر٧
الكهرباء والماء	٠ر٤	٠ر٦	١ر٥	٠ر٨	٠ر٩	١ر٠	١ر١	١ر١
الإنشآت	١٠ر٢	١٣ر٠	١٤ر٠	١٢ر٢	١١ر٨	١١ر٥	١١ر٠	١١ر٠
التجارة	٨ر٠	١٠ر٣	١٠ر٠	١٠ر٣	١٠ر٢	١٠ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
الخدمات الأخرى	٣٧ر٧	٥٦ر٠	٥٢ر٥	٥٨ر٧	٥٩ر٧	٥٩ر٥	٥٩ر٥	٥٩ر٦
مجموع النسب المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ص ٦٤. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦، جدول رقم ٢٠٠، ص ٢٢٠. وقد احتسب الباحثان النسب المئوية من المصدرين أعلاه.

وهذا يعني أن تناقص نسبة العمالة في قطاع الزراعة قد تم استيعابها في قطاع الخدمات الأخرى. فقطاع التجارة ظلت نسبة مساهمة العمالة فيه محدود (١٠٪) أيضاً. أما قطاع الخدمات الأخرى فقد إزدادت نسبة العمالة الأردنية فيه من (٣٧ر٧٪) في عام ١٩٦١ إلى (٥٦٪) في عام ١٩٧٩ ثم وصلت أعلى قيمة لها وهي (٥٩ر٧٪) في عام ١٩٨٣. أما نسبة العمالة في قطاع الخدمات الأخرى إلى مجموع العمالة الأردنية فقد بلغ متوسطها (٥٩ر٤٪) للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ماقيست بنسبة العمالة في القطاعات الأخرى. ويعني ذلك أن القطاعات السلعية الرئيسية وهي الزراعة والصناعة والتعدين والكهرباء والماء وقطاع الإنشآت جميعها يعمل بها حوالي (٣٠٪) من مجموع القوى العاملة الأردنية، بينما يعمل في قطاعي التجارة والخدمات الأخرى حوالي (٧٠٪) من مجموع القوى العاملة. وهكذا نلاحظ أن (٣٠٪) من القوى العاملة في القطاعات السلعية تساهم بحوالي (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما نلاحظ أن (٧٠٪) من القوى العاملة في قطاعي التجارة والخدمات الأخرى تساهم بحوالي (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ارتفاع إنتاجية العامل في القطاعات السلعية عنها في قطاع التجارة والخدمات الأخرى.

وللتأكد من هذه النتيجة قمنا بقياس الناتج المتوسط average product للعامل الأردني في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بقسمة القيمة المضافة لكل قطاع بالدينار الأردني بالأسعار الجارية على عدد

العاملين في هذا القطاع لكل سنة للفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ وذلك من الجدولين رقم (١) ورقم (٤)، ثم قمنا بحساب معدل النمو المركب والزيادة النسبية الكلية للنتائج المتوسط لفترة الدراسة كمؤشر لإنتاجية العامل الأردني في القطاعات المختلفة (هامش ٣).

ويتضح من مطالعة الجدول رقم (٦) أن أعلى معدل نمو سنوي مركب للنتائج المتوسط للعامل الأردني قد بلغ (١٤٪) لقطاع الصناعة والتعدين وأن الزيادة النسبية الكلية لهذا القطاع قد بلغت (٥٢٥٫٩٪) وهي أعلى نسبة كذلك بين جميع النسب للقطاعات الأخرى. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث معدل النمو المركب للنتائج المتوسط قطاع الإنشاءات حيث بلغ معدل النمو المركب السنوي (١٣٫١٪)، وبلغت نسبة الزيادة النسبية الكلية (٤٦٤٫٨٪)، وهي ثاني نسبة كلية من حيث الإرتفاع. يلي ذلك معدل النمو المركب للنتائج المتوسط في الكهرباء والماء (١٢٫٦٪) ثم قطاع الزراعة (١١٫٦٪)، ثم الخدمات الأخرى (١٠٫١٪). أما معدل النمو المركب الإجمالي للنتائج المتوسط للعامل الأردني فقد بلغ (١١٪) سنوياً، كما بلغت الزيادة النسبية الكلية للنتائج المتوسط الإجمالي (٣٠٣٫٣٪). وبذلك نلاحظ أن معدلات النمو المركبة للنتائج المتوسط في قطاعات التعدين والصناعة، قطاع الإنشاءات، قطاع الكهرباء والماء، ثم قطاع الزراعة جميعها أعلى من معدل النمو المركب الإجمالي للنتائج المتوسط بينما نجد أن معدل النمو المركب للنتائج المتوسط في قطاع التجارة وقطاع الخدمات الأخرى أقل من المعدل الإجمالي للنتائج المتوسط للعامل الأردني بشكل عام. والخلاصة المستفادة من دراسة النتائج المتوسط للعامل الأردني في القطاعات المختلفة تعني أن زيادة العمالة في القطاعات التي يزيد فيها الناتج المتوسط للقطاع عن المعدل العام للنتائج المتوسط سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر وأسرع مما هو عليه الآن، مع ملاحظة أن معدل النمو المركب والزيادة النسبية الكلية كانت الأعلى في حالة قطاع التعدين والصناعة للفترة ١٩٧٢-١٩٨٦.

ثانياً: العمالة الأردنية في قطاع الصناعة التحويلية

يواجه الباحث عند دراسة قطاع الصناعة التحويلية مشكلتين هما :

أولاً: ظهور البيانات الخاصة بالصناعة التحويلية مع قطاع التعدين (الصناعة الإستخراجية) بالرغم من الطبيعة المختلفة لكل قطاع. وسوف نقصر دراستنا على ما يتم تصنيفه حسب الدليل الدولي للنشاط الصناعي تحت إسم " التصنيع " (manufacturing) والذي يعرف بأنه " تحويل المواد العضوية أو غير العضوية، ميكانيكياً أو كيميائياً، إلى منتجات جديدة سواء تم ذلك بواسطة مكائن تدار بالطاقة أو يدوياً، وسواء تم ذلك في المصنع أو في بيت العامل، وسواء بيعت المنتجات بالجملة أو التجزئة " (U. N., 1971 :28). ويقوم هذا الدليل بتقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب النشاط الرئيسي فيها . وقد تم تقسيم كافة الأنشطة الاقتصادية إلى عشر أقسام رئيسية تحمل رقماً مكوناً من خانة واحدة كالتالي: (١) الزراعة (٢) التعدين (٣) الصناعة التحويلية (٤) الكهرباء والماء (٥) التشييد (٦) التجارة (٧) النقل والتخزين (٨) الخدمات المالية والعقارية والتجارية والتأمين (٩) الخدمات الشخصية والإجتماعية ثم (١٠) الأنشطة الغير معرفة في مكان آخر.

جدول رقم (٦)
الناتج المتوسط للعامل الأردني في القطاعات الاقتصادية المختلفة
بالدينار الأردني وبالأسعار الجارية: ١٩٧٢ - ١٩٨٦

القطاع	الزراعة	الصناعة والتعدين	كهرباء وماء إنشآت	التجارة	خدمات	المعدل الإجمالي	السنة
١٩٧٢	٥٥٦	٧٣٤	١٤٧١	٣٧٢	١٤٠٠	٥٩٤	٦٦٠
١٩٧٣	٣٥٣	٧٦١	١٥٥٦	٥٢٨	١٣٣٢	٥٩٠	٦٣٨
١٩٧٤	٦٠١	١٣٧٨	١٥٠٠	٥١٧	١٣٦٠	٦٤٠	٧٦٦
١٩٧٥	٥١٨	١٨٢٤	١٤٧٦	٥٣٠	٢٠٠٩	٧١١	٨٩٦
١٩٧٦	٧٥٤	٢١٢٥	١٧٧٣	٦٧٢	٢٢٦٣	٨٠٣	١٠٤٧
١٩٧٧	٨٦٧	٢٤٠٣	٢٣٩١	٨٤٨	٢٥٥٣	٨٨٤	١١٨٦
١٩٧٨	١٢٥٨	٢٨٤٠	٣١٣٠	١٠٨٥	٢٦٦٥	١١١٣	١٤٤٧
١٩٧٩	٩٦٧	٣٦٠٨	٤٢٠٨	١٣٨٨	٣٠٩٠	١٣٦٦	١٧١٠
١٩٨٠	١٦٧٦	٤٦٥٥	٦٣٣٣	١٩١٦	٤٠٥١	١٦١٠	٢٢٠٤
١٩٨١	١٩٢٦	٥٣٠٠	٦٧٧٤	٢١٠٧	٤٥٤٣	١٧٨٠	٢٤٨٨
١٩٨٢	٢٢٨٥	٥٤٩٦	٧٠٢٨	٢٣١٧	٤٧٦١	١٩٦٩	٢٧٠٩
١٩٨٣	٣٣٥٤	٤٨٠٩	٦٩٠٢	٢٤٠٦	٥٠١١	٢٠١٣	٢٧٩٠
١٩٨٤	٢٨٥٤	٥٢٩١	٧٢٨٣	٢٤١٠	٥١٨٩	٢٠٧٠	٢٨٧٠
١٩٨٥	٣٠٤٦	٥٠٦٨	٦٧٦٩	٢١٩٨	٥٥٦٦	٢١٨٥	٢٩٤٦
١٩٨٦	٢٥٩٦	٤٥٩٥	٧٧٧٨	٢١٠١	٤٧٠٨	٢٢٨٧	٢٨٤٠
معدل النمو المركب	٪١١٦	٪١٤٠	٪١٢٦	٪١٣١	٪٩٠	٪١٠١	٪١١٠
الزيادة	٣٦٦٩	٥٢٥٩	٤٢٨٧	٤٦٤٨	٢٣٦٣	٢٨٥٠	٣٣٠٣
							النسبة الكلية ٪

المصدر:

أحسب الناتج المتوسط للعامل في القطاعات الاقتصادية بالدينار الأردني بتقسمة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من جدول رقم (١) على أرقام العمالة في القطاعات الاقتصادية من جدول رقم (٤) لكل سنة: ١٩٧٢ - ١٩٨٦.

وكل قسم رئيسي ينقسم بدوره إلى عدة أقسام فرعية يرمز إليها بأرقام تحتل الخانة الثانية. فعلى سبيل المثال فإن قطاع الصناعات التحويلية ينقسم إلى الأقسام التالية ذات الأرقام الخاصة بها والمكونة من رقمين: ٣١ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

الصناعة والعمالة في الأردن

الصناعات الجلدية وصناعة المنسوجات والملبوسات.	٣٢
صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث.	٣٣
صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.	٣٤
صناعة المنتجات الكيماوية من النفط والبلاستيك والمطاط.	٣٥
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية ما عدا النفط.	٣٦
الصناعات المعدنية الأساسية.	٣٧
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والآلات.	٣٨
صناعات أخرى غير مصنفة في مكان آخر.	٣٩

ونلاحظ أن هذا التعريف للصناعة لا يتضمن المقالع والتعدين (التي تدخل ضمن المجموعة الرئيسية رقم ٢) كما أنه لا يتضمن إنتاج الكهرباء والغاز والماء (مجموعة رئيسية رقم ٤) والخدمات الصناعية (مجموعة رقم ٩٥).

وعلى أية حال فقد وجدنا من دراسات الإستخدام المتعددة منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٦ إحصاءات العمالة في قطاع الصناعة والتعدين للمؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) خمسة أشخاص أو أكثر، ان متوسط العمالة في الصناعات التحويلية قد بلغ (٧٦.٥٪) للفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ بينما بلغ متوسط العمالة في التعدين والمناجم (٢٣.٥٪) لنفس الفترة (أنظر الجدول رقم ٧).

ثانياً: ظهور البيانات الخاصة بالعمالة في الصناعات التحويلية واقتصارها على المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، وهذا يجعل المعلومات الخاصة بالعمالة في الصناعات التحويلية ناقصة لأنها لا تبين عدد العمال في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٤) أربعة أشخاص أو أقل.

ويبدو أن معظم هذه المؤسسات صغيرة وفردية لا تقلك دفاتر محاسبية وأن معظم هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات حرفية أو مهنية يعمل بها عادة صاحب المؤسسة بمفرده أو بمساعدة شخص أو شخصين فقط. فنجد مثلاً حسب التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ أن عدد المؤسسات الصناعية (حسب تعريف الصناعة السابق) التي يعمل بها (٤) أربعة عمال أو أقل بلغ (٣٨٨٢) مؤسسة يعمل بها (٨٣٧٠) عاملاً منهم (٤٢٤٧) عاملاً (أي حوالي النصف) بدون أجر (هامش ٤)، فإذا قسمنا باقي العمال على عدد المؤسسات لتبين لنا أن كل مؤسسة بها عامل واحد بأجرة وهذا يعني أن كل مؤسسة من هذه المؤسسات بها رب العمل وعامل واحد مأجور فقط. ولقد تم استخراج بيانات العمالة في الصناعة التحويلية الأردنية من (١٥) خمسة عشر مجلداً من دراسات الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) خمسة أشخاص أو أكثر وذلك منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٧)
حجم العمالة في قطاع الصناعة والتعدين والمناجم في المؤسسات
التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر

السنة	مجموع العمالة في القطاع (١)	العمالة في الصناعة التحويلية (٢)	العمالة في التعدين (٣)	العمالة في (٣) / (١)	العمالة في (٢) / (١)
	%	%	%		
١٩٧٢	١٠٠٤٢	٨٧٨١	١٢٦١	٨٧,٤	١٢,٦
١٩٧٣	١٠٤٠٩	٨٨٢٢	١٥٨٧	٨٤,٨	١٥,٢
١٩٧٤	١٤١١٠	١١٢٤٢	٢٨٦٨	٧٩,٧	٢٠,٣
١٩٧٥	١٤٦٣١	١١٥٢١	٣١١٠	٧٨,٧	٢١,٣
١٩٧٦	١٥٦٩٣	١١٨٤٧	٣٨٤٦	٧٥,٥	٢٤,٥
١٩٧٧	١٦٢٤٧	١٢٤٢٦	٣٨٢١	٧٦,٥	٢٣,٥
١٩٧٨	١٧٣٥٣	١١٦٢٧	٥٧٢٦	٦٧,٠	٣٣,٠
١٩٧٩	١٨٠٠٢	١٣٠٨٥	٤٩١٧	٧٢,٧	٢٧,٣
١٩٨٠	١٩٣٣٥	١٣٤٧٣	٥٨٦٢	٦٩,٧	٣٠,٣
١٩٨١	٢٦٣٩٥	١٩٥١٠	٦٨٨٥	٧٣,٩	٢٦,١
١٩٨٢	٢٥١٤٩	١٨٧٢٤	٦٤٢٥	٧٤,٥	٢٥,٥
١٩٨٣	٢٥٧٤٠	١٩٠٥٤	٦٦٨٦	٧٤,٠	٢٦,٠
١٩٨٤	٢٦٤٨٧	١٩٧٨٤	٦٧٠٣	٧٤,٧	٢٥,٣
١٩٨٥	٣٢٤٢٨	٢٦٢٥١	٦١٧٧	٨١,٠	١٩,٠
١٩٨٦	٢٩٧١٢	٢٣١٣٠	٦٥٨٢	٧٧,٨	٢٢,٢
م.ن.م	٧٥	٦٧	١١٦	-	-
المتوسط	-	-	-	٧٦,٥	٢٣,٥

ملاحظة: م. ن. م. = معدل النمو المركب خلال الفترة

متوسط = المتوسط الحسابي البسيط خلال الفترة

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، أعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦. أما النسب المئوية فقد احتسبها الباحثان.

وهناك عدة طرق يمكن استخدامها لتصنيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية مثل التوزيع الجغرافي، تصنيف العمالة حسب الصناعات التحويلية المختلفة، وتصنيف العمالة حسب حجم المؤسسة. وسوف نتناول هذه التصنيفات بالترتيب.

أما توزيع العمالة الصناعية في الأردن جغرافياً فنجد من الجدول رقم (٨) أن المؤسسات الصناعية تتركز في محافظة عمان حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية فيها (٧٣٥) مؤسسة في عام ١٩٨٦ ونسبتها (٧٣.١٪) من مجموع المؤسسات في الأردن ويعمل بها (٨٠.٩٪) من مجموع العاملين في الصناعة الأردنية. ولكننا نلاحظ أن هذه النسبة أقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٢ وهي (٨٨.٩٪). كذلك فقد زادت العمالة الصناعية في محافظات المملكة الأخرى من (١١.١٪) عام ١٩٧٢ إلى (١٩.١٪) من مجموع العمالة الصناعية في عام ١٩٨٦. وهذا يعني توزيعاً أفضل للصناعات الأردنية في الأقاليم المختلفة.

جدول رقم (٨) توزيع العمالة الصناعية في عمان والمحافظات الأخرى

السنة	المجموع العام للصناعة		محافظة عمان		بقية المحافظات	
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال
١٩٧٢	٤١٦	٨٧٨١	٣٤٦	٧٨٠٦	٧٠	٩٧٥
(٪)	١٠٠	١٠٠	٨٣.٢	٨٨.٩	١٦.٨	١١.١
١٩٨٦	١٠٠.٥	٢٣١٣٠	٧٣.٥	١٨٧.١	٢٧.٠	٤٤٢٩
(٪)	١٠٠	١٠٠	٧٣.١	٨٠.٩	٢٦.٩	١٩.١

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، أعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٦.

أما تصنيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية حسب التصنيف الدولي للنشاط الإقتصادي (الذي سبق ذكره) في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر فتظهر في الجدول رقم (٩). ويظهر من الجدول أن العمالة في الصناعات التحويلية قد زادت من (٨٧٨١) عاملاً في عام ١٩٧٢ إلى (٢٣١٣٠) عاملاً في عام ١٩٨٦ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٨.٢٪) وهو معدل مرتفع جداً إذا ما قيس بمعدل نمو السكان في الأردن من جهة ومعدل نمو القوى العاملة الأردنية من جهة أخرى. وبالرجوع إلى خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) نجد أن معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كان (٣.١٪) سنوياً وسجل عقد الستينات والسبعينات أعلى معدل في النمو السكاني حيث بلغ (٤.٨٪) سنوياً خلال الأعوام ١٩٦١ - ١٩٧٩ ثم أعقب ذلك إنخفاض في هذا المعدل إلى (٣.٩٪) خلال السنوات الممتدة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وتشمل هذه الزيادة عنصرى الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة السكانية (هامش ٥). وبذلك يتضح أن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية يتفوق معدل نمو السكان في جميع فترات تطور الإقتصاد الأردني الأتفة الذكر، بل أن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة

التحويلية يقارب ضعف معدل نمو السكان في الأردن. وعندما نقارن بين معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية وبين معدل النمو في القوى العاملة الأردنية نجد أن معدل نمو قوة العمل الأردنية قد بلغ (٣ر٥٪) سنوياً (هامش ٦). وهذا يعني أن معدل نمو العمالة في الصناعات التحويلية بلغ أكثر من ضعف معدل النمو في قوة العمل الأردنية.

وإذا أخذنا معدل نمو العمالة في الصناعات التحويلية الرئيسية الواردة في دراسات الاستخدام لوجدنا معدلات النمو السنوية تختلف من صناعة إلى أخرى كما هو واضح من الجدول رقم (٩). وباستثناء معدل نمو العمالة في الصناعات الجلدية والمنسوجات نجد أن معدل نمو العمالة في كافة الصناعات هو أكبر بكثير من معدلي نمو السكان ونمو قوة العمل الأردنية. وبذلك يمكن القول أن قطاع الصناعة يمثل قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد الوطني الذي يمكنه استيعاب المزيد من قوة العمل الأردنية وبالتالي التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الإقتصاد الأردني.

وإذا إنتقلنا إلى نسبة العمالة في الصناعات التحويلية المختلفة إلى مجموع العمالة الصناعية في المؤسسات التي تعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر (أنظر الجدول رقم ١٠) لوجدنا أن العمالة في الصناعات التحويلية الأردنية تتركز بشكل كبير في صناعة المنتجات الكيماوية (٢٦ر٧٪) يليها صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (١٩ر١٪) ثم يليها الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس (١٧ر٢٪). وتبلغ نسبة العمالة في الصناعات الثلاثة المذكورة مجتمعة (٦٣٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن. بينما بلغت معدلات النمو السنوية المركبة في هذه الصناعات: (٩ر٧٪)، (٨ر٨٪)، (٣ر١٪) على التوالي. أما بقية الصناعات التحويلية الخمسة الباقية فتبلغ نسبة العمالة الصناعية فيها (٣٧٪) من مجموع العمالة الصناعية.

ثالثاً: العمالة الأردنية في الصناعة التحويلية حسب حجم المؤسسة

تظهر إحصاءات العمالة الأردنية في الصناعات التحويلية التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر في تصنيف حسب حجم المؤسسة. وتقسّم المؤسسات حسب هذا التصنيف إلى أحجام كالآتي: ٩-٥ عمال، ١٠-٢٤ عاملاً، ٢٥-٤٩ عاملاً، ٥٠-٩٩ عاملاً، ١٠٠-١٩٩ عاملاً، و ٢٠٠ عاملاً فأكثر. أما المؤسسات التي يعمل بكل منها (٤) عمال أو أقل فقير مشمولة بهذا التصنيف. ولقد قمنا بجمع بيانات عن العمالة في المؤسسات حسب الأحجام السابقة منذ عام ١٩٧٢ حيث تتوفر أقدم بيانات وحتى عام ١٩٨٦ وذلك بالأرقام المطلقة (أنظر جدول رقم ١١) وبالأرقام النسبية من المجموع (أنظر الجدول رقم ١٢).

ويتضح من الجدولين رقم (١١) و رقم (١٢) أن أعلى نسبة من العمالة الصناعية وهي (٣٦ر٢٪) تتركز في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٢٠٠) عاملاً أو أكثر، وإن كان معدل النمو السنوي المركب للعمالة في هذه المؤسسات هو (٦ر٢٪) سنوياً وهو أقل معدل نمو للعمالة في جميع المؤسسات. يلي هذا الحجم من حيث تركيز العمالة المؤسسات التي يعمل فيها ١٠ - ٢٤ عاملاً، حيث بلغت نسبة العمالة (١٦٪) من المجموع كما بلغ معدل النمو المركب للعمالة فيها (٩ر٢٪) سنوياً. يلي ذلك تركيز أحجام المؤسسات الأخرى.

الصناعة والعمالة في الأردن

جدول رقم (٩)
العمالة في الصناعات التحويلية المختلفة في المؤسسات التي يعمل بكل منها
(٥) اشخاص أو أكثر: ١٩٧٢-١٩٨٦

الصناعة	مجموع العمالة في المواد الغذائية والصناعات الخفيفة	الزيت والمنتجات الكيماوية	النسيج	المنتجات المعدنية	المنتجات الخفيفة	المنتجات المعدنية	المنتجات المعدنية	المنتجات المعدنية
١٩٧٢	١٦٧٩	٧٨٤	٩٠٠	٢٣٩٨	٤٥٠	٣٥٧	٢٥٣	١٩٧٢
١٩٧٣	١٨٣٦	٧٥٣	٧١٢	١٥١٨	١٢٢٩	٧٠٨	٢٥٣	١٩٧٣
١٩٧٤	١٩٧٢	٣١٠	٧٧٦	٢٢٥٥	١٥٦٢	٩١٠	٣١٠	١٩٧٤
١٩٧٥	٢٠٥٩	٣٥٢	٧٠٣	٢٦٥٤	١٧٧٧	٩٤٧	٣٥٢	١٩٧٥
١٩٧٦	٢٠٠٦	٣٦٤	٧٦٦	٣٠٣٧	١٩٠٩	٩٥٤	٣٦٤	١٩٧٦
١٩٧٧	٢١٤٨	٣٠٦	٧٩٢	٣٤٣٧	١٨٦٤	١٠٠٩	٣٠٦	١٩٧٧
١٩٧٨	٢٥٢٣	٢٧٠	٩٤٦	٣٣٤٦	٧٥٨	١٠٦٦	٢٧٠	١٩٧٨
١٩٧٩	٢٦٦٥	٥٥٨	١٠٦٥	٤٦٩٨	٣٧٤	١٣٧	٥٥٨	١٩٧٩
١٩٨٠	٢٢٦٣	٣١٣	١٩٢٧	٣٦٣٧	١١٢٩	٨٨٨	٣١٣	١٩٨٠
١٩٨١	٣٨٥٩	٢٦١٥	١٤٦٧	٤٧٧٩	٢١١٠	١٧٦٦	٢٦١٥	١٩٨١
١٩٨٢	٣٧٧٨	٢٠٠٩	١٥٦٦	٥٥١٧	٢٠٧٩	١٣٥٦	٢٠٠٩	١٩٨٢
١٩٨٣	٣٨٧٨	١٩٩٦	١٧٤٥	٥١٠٢	١٩٨٠	١٣٥٦	١٩٩٦	١٩٨٣
١٩٨٤	٣٩٢٣	١٥٢٨	٢٠٨٨	٥١١٨	١٧١٠	١٤٤٦	١٥٢٨	١٩٨٤
١٩٨٥	٤٧٧٩	٣٣٣٢	٢٤٨٦	٦٩٧١	٢٧٩٦	١٧٢٢	٣٣٣٢	١٩٨٥
١٩٨٦	٤٥١٤	٢٧٠٤	٢٤٧٨	٦٤١٣	٢٣٤٥	١٧٥٦	٢٧٠٤	١٩٨٦
١٩٧٢	٨٧٨١	٣١	٩٨	٩٧	٣٠٤	١٣٨	٣١	١٩٧٢

العمالة

المصدر: الملكية الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) اشخاص أو أكثر، اعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٨٦.

جدول رقم (١٠) المعالة في الصناعات التحويلية المختلفة في التوسعات التي يمول بكل منها
(٥) اشخاص او اكثر: ١٩٧٣-١٩٨٦
(نسب مئوية من المجموع)

النسبة	الصناعة المراد الفئائيتية	المغيب ومنتجاته الزرق والبيجات	صنيتية	الاساسيتية	والكائن والالات	النسبة
١٩٧٢	١٩١	٢٤٨	٢٧٣	١٠٢	١٢١	١٠٠
١٩٧٣	٢٠٨	٢٣٦	١٧٢	١٣٩	١٢١	١٠٠
١٩٧٤	١٨٤	٢٥٠	٢٠١	١٣٩	١٢١	١٠٠
١٩٧٥	١٧٩	٢٣٠	٢٣٠	١٥٤	١٢١	١٠٠
١٩٧٦	١٦٩	١٩٧	٢٥٦	١٦١	١٢١	١٠٠
١٩٧٧	١٧٣	١٩١	٢٧٧	١٥٠	١٢١	١٠٠
١٩٧٨	٢١٧	١٨٧	٢٨٨	١٥١	١٢١	١٠٠
١٩٧٩	٢٠٦	١٥٨	٣٥٩	١٥١	١٢١	١٠٠
١٩٨٠	١٦٨	١٤٣	٢٧٠	١٤١	١٢١	١٠٠
١٩٨١	١٩٨	١٣٤	٢٥٤	١٠٨	١٢١	١٠٠
١٩٨٢	١٩٩	١٠٧	٢٤٥	١١١	١٢١	١٠٠
١٩٨٣	٢٠٤	١٠٥	٢٤٩	١٠٤	١٢١	١٠٠
١٩٨٤	١٩٩	١١١	٢٤٩	١٢١	١٢١	١٠٠
١٩٨٥	١٨٠	١٢٧	٢٣٥	١٠٧	١٢١	١٠٠
١٩٨٦	١٩٥	١١٧	٢٧٤	١٠١	١٢١	١٠٠
التوسط السنوي ١٩١		١٧٢	٢٦٧	١٠٦	١٢١	١٠٠

المصدر:

احصيت النسب التبرية من جدول رقم (٩)

جدول رقم (١١)
توزيع العمالة في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص
أو أكثر حسب حجم المؤسسة

السنة	المجموع	٩ - ٥	١٠ - ٢٤	٢٥ - ٤٩	٥٠ - ٩٩	١٠٠ - ١٩٩	٢٠٠ فأكثر
	عمال	عامل	عامل	عامل	عامل	عامل	فأكثر
١٩٧٢	٨٧٨١	١٣٧٤	١٥٠٩	١٠٦٦	٥٨٠	١٣٦٥	٢٨٨٧
١٩٧٣	٨٨٢٢	٩١٢	١٦٦٦	١٠٥٦	٧٧٩	١٢٥٧	٣١٥٢
١٩٧٤	١١٢٤٢	١٢٩٤	٢٠٧٨	١٥٤٨	١١٧٧	١٣٩١	٣٧٥٢
١٩٧٥	١١٥٢١	١٠٨١	٢٢٧٢	١٣٧٩	١٢٧٣	١٣٨٠	٤١٣٦
١٩٧٦	١١٨٤٧	١١٥٣	١٩٤٨	١٤٩٩	١١٦٦	٩٤٨	٥٠٩٧
١٩٧٧	١٢٤٢٦	١١٥٣	١٧٧١	١٣٦٨	١٤٧٠	١١٠٢	٥٥٦٢
١٩٧٨	١١٦٢٧	١١٦٨	١٧٢٨	١٣٢٨	١٦٢١	٩٧٦	٤٨٠٦
١٩٧٩	١٣٠٨٥	١٣٢٤	١٣٧٥	١٢٧٥	١٩٠٣	١٢٥٥	٥٤٥٣
١٩٨٠	١٣٤٧٣	١٣٠٢	١٨٦٧	١٧٧٠	١٧٤٩	١٢٥٢	٥٥٣٣
١٩٨١	١٩٥١٠	٣٠٩٢	٢٩٢٦	٢٣٢٠	٢٣٥٨	٢٩٤٣	٥٨٧١
١٩٨٢	١٨٦٢٤	٢٢٦٠	٢٧١٤	١٢٧٧	٢٧٢٨	٢٥٤٧	٦١٩٨
١٩٨٣	١٩٠٥٤	١٩٩١	٣٠٤٢	٢٥٤٩	٢٤١٢	٢٥٣٩	٦٥٢١
١٩٨٤	١٩٧٨٤	١٦٧٨	٣١٤٨	٢١٣٩	٢٤٠٤	٣٣٥٤	٧٠٥١
١٩٨٥	٢٦٢٥١	٣٩٧٨	٣٩٢٠	٣٨٧٩	٣٣١٣	٣٤٥٠	٧٧١١
١٩٨٦	٢٣١٣٠	٢٨٣٥	٤١٢٣	٣٠٦٧	٣٢٢٨	٣٧٣٤	٦١٤٣
معدل	٨٠٢	١٤٠٥	٩٠٢	١٤٠٠	١٤٠٦	١٢٠٠	٦٠٢

النمو المركب

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، إعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦.

وتصنف المؤسسات حسب الحجم إلى صغيرة، متوسطة، وكبيرة الحجم حسب عدد العمال. وبالرغم من عدم وجود تحديد واضح لكل من هذه الحجم، إلا أن منظمة الأمم المتحدة تعتبر أن المؤسسات الصغيرة هي تلك التي يعمل بكل منها ٥ - ٤٩ عاملاً (United Nations, 1970: 5). وحسب هذا التعريف فإن معظم الصناعات في الأردن تعتبر صغيرة الحجم. فلو جمعنا متوسط النسب المثوية للعمالة في المؤسسات التي يعمل فيها ٥ - ٤٩ عاملاً (جدول رقم ١٢) لتبين أن نسبة العمالة في هذه المؤسسات قد بلغت (٣٩,١٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦. أما العمالة في المؤسسات المتوسطة

الحجم (٥٠ - ١٩٩٠ عاماً) فقد بلغت نسبتها (٢٤٧٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن. أما المؤسسات الكبرى والتي يعمل فيها (٢٠٠) عاملاً فأكثر فقد بلغت نسبة العمالة الصناعية فيها (٣٦٢٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن. وهكذا نستنتج أن الحجم الصغير للمؤسسات في الأردن هو الحجم السائد. وإذا جمعنا نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة (٥ - ٤٩ عاماً) ونسبة العمالة في المؤسسات المتوسطة (٥٠ - ١٩٩٠ عاماً) ، لوجدنا أن هذه النسبة بلغت (٦٣٨٪) من مجموع العمالة الصناعية. وهكذا نستنتج أيضاً أن العمالة الصناعية في الأردن تتركز في المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما نلاحظ أن معدل نمو العمالة الصناعية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (أقل من ١٩٩٠ عام) قد بلغ (١٣٪) سنوياً خلال الفترة ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦، ومعدل النمو هذا أعلى بكثير من معدل نمو العمالة في مجموع المؤسسات الصناعية والبالغ (٨٢٪) سنوياً وحوالي ضعف معدل نمو العمالة في المؤسسات الكبيرة والبالغ (٦٢٪) سنوياً. أما بخصوص عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر فقد تطور عددها من (٤١٦) مؤسسة في عام ١٩٧٢ إلى (١١٣٦) مؤسسة في عام ١٩٨٥ ثم إنخفض هذا العدد إلى (١٠٠٥) مؤسسة في عام ١٩٨٦. وفي نفس الوقت تطورت العمالة الصناعية من (٨٧٨١) عام في عام ١٩٧٢ إلى (٢٦٢٥١) عام في عام ١٩٨٥ ثم إنخفض هذا العدد إلى (٢٣١٣٠) عام في عام ١٩٨٦. ويمكن تلخيص هذه البيانات بطريقة مقارنة لبيان التطور في العمالة وحجم المؤسسات وعددها بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٦ كما في الجدول رقم (١٣).

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن أكثر من (٩٠٪) من المؤسسات الصناعية التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر هي صغيرة الحجم ويعمل بها حوالي (٤٥٪) من العمالة الصناعية. كما يتضح أن عدد المؤسسات متوسطة الحجم قد ازدادت نسبتها من (٤٦٪) إلى (٧٦٪) من إجمالي عدد المؤسسات بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٦. وعليه فإن حوالي (٩٩٪) من عدد المؤسسات الصناعية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد بلغت نسبة العمالة الصناعية فيها حوالي (٧٣٤٪) في عام ١٩٨٦. أما عدد المؤسسات الكبيرة فقد زاد من (٦) مؤسسات في عام ١٩٧٢ إلى (١١) مؤسسة في عام ١٩٨٦. وهذا العدد من المؤسسات الكبيرة لا يشكل سوى (١١٪) من عدد المؤسسات الصناعية في الأردن بالرغم من أن نسبة العمالة فيها تشكل (٢٦٦٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن عام ١٩٨٦. ويلاحظ أن نسبة العمالة الصناعية قد زادت في المؤسسات المتوسطة بنسبة (٨٪) بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٦، بينما نقصت في المؤسسات الصغيرة والكبيرة خلال تلك الفترة.

وليس من شك في أن عدم وجود مؤسسات كبيرة في الصناعات الأردنية بشكل كبير يرجع إلى عدة عوامل من أهمها صغر حجم السوق المحلية وضعف فرص التصدير إلى الخارج، مما يقلل من إمكانات قيام بعض الصناعات التي تتميز بوجود وفورات حجم كبيرة. ولعل قيام مجلس التعاون العربي بين الأردن ومصر والعراق واليمن سوف يتيح الفرصة لتوسيع رقعة السوق للمنتجات الأردنية مما قد يؤدي إلى ظهور مؤسسات كبيرة الحجم في بعض الصناعات أكثر مما هو موجود الآن.

جدول رقم (١٢)
توزيع العمالة في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو
أكثر حسب حجم المؤسسة (نسب مئوية من المجموع)

السنة	٥ - ١٠	١٠ - ٢٤	٢٥ - ٤٩	٥٠ - ٩٩	١٠٠ - ١٩٩	٢٠٠ عامل المجموع
١٩٧٢	١٥٦	١٧٢	١٢٢	٦٦	١٥٥	٣٢٩
١٩٧٣	١٠٣	١٨٩	١٢٠	٨٨	١٤٣	٣٥٧
١٩٧٤	١١٥	١٨٥	١٣٧	١٠٥	١٢٤	٣٣٤
١٩٧٥	٩٤	١٩٧	١٢٠	١١٠	١٢٠	٣٥٩
١٩٧٦	٩٧	١٦٤	١٢٧	٩٨	٨٠	٤٣٠
١٩٧٧	٩٣	١٤٣	١١٠	١١٨	٨٩	٤٤٨
١٩٧٨	١٠٠	١٤٩	١١٤	١٣٩	٨٤	٤١٣
١٩٧٩	١٠١	١٠٥	٩٧	١٤٥	٩٦	٤١٧
١٩٨٠	٩٧	١٣٩	١٣١	١٣٠	٩٣	٤١١
١٩٨١	١٥٨	١٥٠	١١٩	١٢١	١٥١	٣٠١
١٩٨٢	١٢١	١٤٦	٦٩	١٤٦	١٣٧	٣٣٣
١٩٨٣	١٠٤	١٦٠	١٣٤	١٢٧	١٣٣	٣٤٢
١٩٨٤	٨٥	١٥٩	١٠٨	١٢٢	١٧٠	٣٥٦
١٩٨٥	١٥٢	١٤٩	١٤٨	١٢٦	١٣١	٢٩٤
١٩٨٦	١٢٣	١٧٨	١٣٢	١٤٠	١٦١	٢٦٦
متوسط	١١١	١٦٠	١٢٠	١٢٤	١٢٣	٣٦٢

النسب المئوية

المصدر:

احتسب النسب المئوية من المجموع من جدول رقم (١١)

جدول رقم (١٣)
مقارنة عدد المؤسسات وتوزيع العمالة الصناعية حسب حجم
المؤسسات لعامي ١٩٧٢، ١٩٨٦

السنة	المجموع العام	مؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة	مؤسسات كبيرة
١٩٧٢	٤١٦	٣٩١	١٩	٦
%	١٠٠	٩٤	٤٥	١٤
١٩٨٦	١٠٠٥	٩١٨	٧٦	١١
%	١٠٠	٩١٢	٤٣٣	٧٦

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١١)

رابعاً: توزيع أحجام المؤسسات وفق أعداد القوى العاملة في الصناعات التحويلية المختلفة

تظهر الجداول السابقة توزيع العمالة في المؤسسات الصناعية بصورة إجمالية. ولكن هذا التجميع يخفي جانباً هاماً من المعلومات عن هيكل السوق وقدرة الصناعات المختلفة على استيعاب الأيدي العاملة، وهو الجانب الذي يتعلق بتوزيع أحجام المؤسسات في الصناعات التحويلية المختلفة وتطور هذه الأحجام خلال فترة الدراسة. والجدول رقم (١٤) يبين متوسط حجم المؤسسات الصناعية مقسمة حسب التصنيف الدولي للصناعة ISIC للفترة ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٦. ونلاحظ من هذا الجدول أن حجم المؤسسات يختلف من صناعة إلى أخرى. ففي حين بلغ متوسط حجم المؤسسة في صناعة المنتجات الكيماوية حوالي (٩٦) عاملاً نجده أصغر بكثير جداً في صناعة المنتجات الخشبية حيث بلغ متوسط العمالة حوالي (١٤) عاملاً في المؤسسة الواحدة (هامش ٧). وإذا نظرنا إلى تطور حجم المؤسسات نلاحظ أن متوسط حجم المؤسسة الصناعية بصفة عامة قد تزايد باستمرار حتى نهاية السبعينات، ثم انخفض عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، وعاد يرتفع مرة أخرى حتى عام ١٩٨٥. ولكننا نلاحظ أيضاً أن هذا الاتجاه لا ينطبق على جميع الصناعات بنفس النسبة. ولكي تتمكن من تتبع تطور أحجام المؤسسات في كل صناعة على حدة فقد قمنا بتقسيم أحجام المؤسسات إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالي (هامش ٨):

المؤسسات الصغيرة جداً: وهي التي يعمل بها ٥ - ٩ عاملاً.

المؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل بها ١٠ - ٢٤ عاملاً.

المؤسسات المتوسطة والكبيرة: وهي التي يعمل بها ٢٥ عاملاً فأكثر.

وقد اضطررنا لوضع المؤسسات المتوسطة والكبيرة في مجموعة واحدة نظراً لعدم توفر معلومات منفصلة عن كل حجم.

١- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

نلاحظ من الجدول رقم (١٤) أن متوسط العمالة في هذه الصناعة قد بلغ (٢٥) عاملاً خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦، وأن متوسط الحجم قد إزداد باضطراد حتى عام ١٩٧٩ ثم انخفض عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ وبعد ذلك عاد وأرتفع حتى عام ١٩٨٤. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١٥) فإننا نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والكبيرة توظف حوالي ثلاثة أرباع العمالة التي تعمل في صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بصفة عامة، بينما توظف المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة الربع الباقى. كذلك فإن حوالي نصف العمالة في المؤسسات المتوسطة والكبيرة تعمل في صناعة التبغ وصناعة المشروبات الغازية والروحية مما يعني أن صناعة المواد الغذائية تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم. وهذه النتيجة تؤكد لنا الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٦ حيث تشير إلى أن متوسط حجم المؤسسة في صناعة المواد الغذائية بلغ حوالي (١٥) عاملاً. ومعظم هذه المؤسسات عبارة عن مصانع ألبان ومعاصر الزيتون ومخابز ومصانع سكاكر وحلويات (هامش ٩).

الصناعة والعمالة في الأردن

جدول رقم (١٤)
متوسط حجم الموزسات للصناعات التحويلية المتخذة التي يعمل بكل منها
(٥) اشخاص ار اكثر (عدد العاملين)

الصناعة	الوارد الفئائنية	الصناعات الجلدية	الخشب	وتتجاته	الزرق	والنسيج	التجهيزات	الكيميائية	معدنية	الاسيمنت	والكاين	والالات	المزسة
١٩٧٣	١٧	٢١	٧	٢١	١٠٤	٢٨	١٩	١٤	١٤	١٣	١٣	٢١	١٩٧٣
١٩٧٤	١٨	٢٠	٦	٢٦	١٢٧	٢٨	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣	٢١	١٩٧٤
١٩٧٥	٢٢	١٩	٨	٢٢	٧٣	٢٦	٢٤	١٣	١٣	١٣	١٣	٢١	١٩٧٥
١٩٧٦	٢٣	١٩	٨	٢٠	٨٣	٣٠	٢٥	١٣	١٣	١٣	١٣	٢١	١٩٧٦
١٩٧٧	٢٤	١٨	٨	٢٢	٩٢	٣٢	٢٦	١٤	١٤	١٤	١٤	٢١	١٩٧٧
١٩٧٨	٢٩	١٩	٩	٢١	١٠١	٣٤	٢٧	١٤	١٤	١٤	١٤	٢١	١٩٧٨
١٩٧٩	٣٠	٢١	٩	٢٤	١٣٤	١٦	٣٠	١٦	١٦	١٦	١٦	٢١	١٩٧٩
١٩٨٠	٣١	٢١	١٢	٢٣	١٢٤	٢٠	٣٥	١٦	١٦	١٦	١٦	٢١	١٩٨٠
١٩٨١	٣٦	٢٧	١٠	٤١	٨٣	١٧	٣٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢١	١٩٨١
١٩٨٢	٣٩	٢٧	١٦	٣١	٨٢	١٢	٣٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢١	١٩٨٢
١٩٨٣	٣٠	٢٦	٢١	٣٤	١٠٠	١٥	٣٥	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢١	١٩٨٣
١٩٨٤	٣٥	٢١	٢٣	٣٩	١٠٢	١٥	٣٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢١	١٩٨٤
١٩٨٥	١٩	٢٢	٢٧	٣٩	٩٩	١٥	٣٣	١٩	١٩	١٩	١٩	٢١	١٩٨٥
١٩٨٦	١٩	٢٠	١٣	٣٢	٧٩	١١	٥٢	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١٩٨٦
١٩٨٦	١٩	٢٠	١٠	٣٢	٧٧	١٢	٥٨	١٩	١٩	١٩	١٩	٢١	١٩٨٦
المتوسط لكل موزسة خلال الفترة	٢٥	٢٠	١٤	٢٩	٩٦	٢٠	٣٠	١٨	١٨	١٨	١٨	٢١	١٩٨٦

المصدر:

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في الموزسات التي يعمل بكل منها (٥) اشخاص ار اكثر
اعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ الى ١٩٨٦.

في صناعات التريكو والملابس الجاهزة والجلود والأحذية. ونلاحظ أيضاً أن حصة المؤسسات الصغيرة جداً (التي توظف أقل من عشرة عمال) قد زادت بشكل ملحوظ في أوائل الثمانينات بينما تضاعفت حصة المؤسسات المتوسطة والكبيرة في نفس الفترة.

٣- صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث

لقد تزايد حجم المؤسسات في هذه الصناعة باضطراد تقريباً حتى عام ١٩٨٤ كما يتضح من الجدول رقم (١٤). وقد بلغ متوسط العمالة في المؤسسة الواحدة حوالي (١٤) عاملاً في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٦. والجدول رقم (١٧) يبين أن أكثر من ثلث العمالة في هذه الصناعة يعمل في المؤسسات الصغيرة جداً وأن حوالي الربع يعمل في المؤسسات الصغيرة وهذا شيء متوقع نظراً لأن أغلب المؤسسات في هذه الصناعة عبارة عن محلات نجارة صغيرة تقوم بصناعة الأثاث حسب الطلب أو تجهيز كميات بسيطة للسوق أو تقوم بصناعة صناديق وعبوات خشبية مختلفة. وفي الواقع فإن هناك عدد محدود من المؤسسات الكبيرة في هذه الصناعة. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١٧) فإننا نلاحظ عدم وجود مؤسسات يعمل بها (٢٥) عامل أو أكثر قبل عام ١٩٧٤، وأن حوالي (٦٠٪) من المؤسسات كانت صغيرة جداً (أقل من ١٠ عمال). وفي الواقع فإن نسبة كبيرة جداً من العمالة في هذه الصناعة يعمل في مؤسسات حرفية (أي مؤسسات يعمل بها ٤ عمال أو أقل). وحسب الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٦ فإن هناك ١١٣٥ مؤسسة حرفية يعمل فيها ٢٢٧٥ عامل، أي بمعدل عاملين لكل مؤسسة (بما في ذلك صاحب المؤسسة نفسه، الذي يعمل بدون أجر) (هامش ١٠).

٤- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر

بلغ متوسط حجم المؤسسة في هذه الصناعة حوالي (٢٩) عاملاً كما يتضح من الجدول رقم (١٤). ونلاحظ أن متوسط الحجم للمؤسسة قد تزايد بشكل ملحوظ في الثمانينات حيث بلغ متوسط حجم المؤسسة حوالي (٣٥) عاملاً في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ بينما كان متوسط الحجم حوالي (٢٣) عاملاً في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩. ومعظم العمالة في هذه الصناعة موظف في المؤسسات المتوسطة والكبيرة (التي يعمل بها ٢٥ عاملاً فأكثر)، حيث بلغت نسبة العمالة في هذه المؤسسات حوالي ثلاثة أرباع العمالة الكلية في هذه الصناعة ككل، كما يتضح من الجدول رقم (١٨). ومعظم المؤسسات في هذه الصناعة عبارة عن دور نشر وطباعة بالإضافة إلى عدد محدود من المؤسسات التي تنتج الأوراق الصحية والعبوات الورقية والكرتون والقرطاسية.

٥- صناعة المنتجات الكيماوية

توظف صناعة المنتجات الكيماوية من النفط والبلاستيك والمطاط أكثر من ربع العمالة الصناعية ككل، كما أن متوسط حجم المؤسسة فيها أعلى بكثير جداً من أي صناعة أخرى حيث بلغ متوسط حجم العمالة في هذه الصناعة حوالي (٩٦) عامل لكل مؤسسة، وهو أكثر من ثلاثة أمثال متوسط حجم المؤسسات في الصناعات الورقية وحوالي سبعة أمثال متوسط حجم المؤسسات في الصناعات الخشبية. وكما يتضح من

جدول رقم (١٦) العمالة في الصناعات الجلدية وصناعة المنسوجات والملبوسات

النسب المئوية			حجم المؤسسات حسب العمالة			المجموع العام		السنة
١/٤	١/٣	١/٢	٢٥ فاكثر	١٠-٢٤ عامل	٥-٩ عمال	٠.ع	٠.ع	
%	%	%	٤	٣	٢	١		
٦٣٫٩	٢٢٫٧	١٣٫٤	١٣٩٢	٤٩٥	٢٩٢	٢١٧٩	١٠٣	١٩٧٢
٦٥٫٠	٢٣٫٨	١١٫٢	١٢٥٥	٤٩٦	٢٣٤	٢٠٨٥	١٠٥	١٩٧٣
٦٢٫٠	٢٤٫٣	١٣٫٨	١٧٣٩	٦٨١	٣٨٦	٢٨٠٦	١٤٤	١٩٧٤
٥٩٫٦	٢٧٫٨	١٢٫٦	١٥١١	٧٠٤	٣١٩	٢٥٣٤	١٣٧	١٩٧٥
٦٣٫٢	٢٣٫١	١٣٫٧	١٤٧٣	٥٣٨	٣١٩	٢٣٣٠	١٣٢	١٩٧٦
٦٥٫٣	٢٠٫١	١٤٫٥	١٥٤٧	٤٧٧	٣٤٤	٢٣٦٨	١٢٩	١٩٧٧
٦١٫١	٢٢٫٦	١٦٫٢	١٣٣٠	٤٩٢	٣٥٣	٢١٧٥	١١٢	١٩٧٨
٦١٫١	٢٣٫٦	١٥٫٢	١٢٦٧	٤٩٠	٣١٦	٢٠٧٣	١٠١	١٩٧٩
٧٢٫٤	١٥٫٢	١٢٫٤	١٧٩٣	٣٧٧	٣٠٧	٢٤٧٧	٩٣	١٩٨٠
٥٤٫٤	٢٤٫٦	٢١٫٠	١٤٢٣	٦٤٤	٥٤٨	٢٦١٥	١٥٥	١٩٨١
٥٣٫٥	٢٠٫٧	٢٥٫٨	١٠٧٤	٤١٦	٥١٩	٢٠٠٩	١٢٨	١٩٨٢
٥٣٫٥	٢٣٫٥	٢٣٫٠	١٠٦٨	٤٦٩	٤٥٩	١٩٩٦	١١٤	١٩٨٣
٦٢٫٠	٢٢٫٠	١٦٫٠	١٤٣٧	٥٠٩	٣٧٢	٢٣١٨	١١٠	١٩٨٤
٦٥٫٥	١٩٫٤	١٥٫١	٢١٨٣	٦٤٧	٥٠٦	٣٣٣٢	١٥٠	١٩٨٥
٦٠٫٤	٢٨٫١	١١٫٥	١٦٣٢	٧٦١	٣١١	٢٧٠٤	١٣٤	١٩٨٦
٦١٫٣	٢٢٫٨	١٥٫٩						المتوسط
٥٫٢	٣٫٣	٤٫١						الاتحراف المعياري

ملاحظة: م.ع = عدد المؤسسات

ع.ع = عدد العاملين

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول رقم (١٧)
العمالة في صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الاثاث

السنة	المجموع العام		حجم المؤسسات حسب العمالة				النسب المئوية	
	٠.ع.ع	٠.ع.ع	٩-٥ عمال	١٠-٢٤ عامل	٢٥ فاكثر	١/٢	١/٣	١/٤
	١	٢	٣	٤	٤	%	%	%
١٩٧٢	٤٢	٢٨٤	١٦٧	١١٧	صفر	٤١ر٢	٥٨ر٨	صفر
١٩٧٣	٤١	٢٥٣	١٠٥	١٤٨	صفر	٥٨ر٥	٤١ر٥	صفر
١٩٧٤	٤٦	٣٦٠	١٥٢	١٤٧	٦١	٤٠ر٨	٤٢ر٢	١٦ر٩
١٩٧٥	٤٥	٣٥٢	١٣٦	١٤٧	٧٥	٤١ر٨	٣٨ر٦	٢١ر٣
١٩٧٦	٤٦	٣٦٤	١٤٦	١٣٤	٨٤	٣٦ر٨	٤٠ر١	٢٣ر١
١٩٧٧	٤٢	٣٠٦	١٤٦	١٠٦	٥٤	٣٤ر٦	٤٧ر٧	١٧ر٦
١٩٧٨	٢٩	٢٧٠	١١٤	٩٢	٦٤	٣٤ر١	٤٢ر٢	٢٣ر٧
١٩٧٩	٤٦	٥٥٨	٢١٦	١١٢	٢٣٠	٢٠ر١	٣٨ر٧	٤١ر٢
١٩٨٠	٣١	٣١٣	١٥١	٥٢	١١٠	٢٦ر٦	٤٨ر٢	٣٥ر١
١٩٨١	٨٨	١٣٦٨	٤٤٦	١٠٥	٨١٧	٧ر٧	٣٢ر٦	٥٩ر٧
١٩٨٢	٥٧	١١٨٨	٢٣٥	١٧٤	٧٧٩	١٤ر٦	١٩ر٨	٦٥ر٦
١٩٨٣	٥٤	١٢٢٥	١٩٦	٢٠٣	٨٢٦	١٦ر٦	١٦ر٠	٦٧ر٤
١٩٨٤	٥٨	١٥٣٨	٢١٦	١٩٤	١١٢٨	١٢ر٦	١٤ر٠	٧٣ر٣
١٩٨٥	١٢٥	١٦١٩	٤٧٦	٣٨١	٧٦٢	٢٣ر٥	٢٩ر٤	٤٧ر١
١٩٨٦	١٠٥	١٠٦٢	٤١٩	٣١٥	٣٢٨	٢٩ر٧	٣٩ر٥	٣٠ر٩
المتوسط						٢٤ر٠	٣٣ر٩	٤٢ر١
الانحراف المعياري						١١ر٠	١١ر٧	٢٠ر٠

ملاحظة: ع.م. = عدد المؤسسات

ع.ع. = عدد العاملين

المصدر: نفس المصدر السابق

الجدول رقم (١٩) فإن المؤسسات الصغيرة جداً والمؤسسات الصغيرة توظف أقل من (٨٪) من مجموع العمالة الكلية في الصناعة. ويرجع ارتفاع الأهمية النسبية لهذه الصناعة وكذلك ارتفاع متوسط الحجم فيها لوجود مؤسسات كبيرة مثل شركة الأسمدة وشركة مصفاة البترول وشركات الأدوية بالإضافة إلى المؤسسات التي تنتج صابوناً ومواد تنظيف وكيماويات أساسية ودهانات ومنتجات بلاستيكية. ولعل من الملفت للنظر أنه يكاد لا يوجد مؤسسات حرفية في هذه الصناعة توظف أقل من (٥) عمال (هامش ١١). كذلك نلاحظ أن هذه الصناعة توظف أكبر نسبة من العاملين في الأبحاث مقارنة مع الصناعات الأخرى. فمن أصل

(٣٨٢) باحثاً يعملون في الصناعات التحويلية كلها عام ١٩٨٥، تزوف صناعة المنتجات الكيماوية (٣٥٤) باحثاً منهم، أي ما يزيد على (٩٢٪) من مجموع العاملين في الأبحاث في الصناعات التحويلية كلها (هامش ١٢).

جدول رقم (١٨) العمالة في صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر

النسب المئوية			حجم المؤسسات حسب العمالة			المجموع العام		السنة
١/٤	١/٣	١/٢	٢٥ فاكتر	١٠-٢٤ عامل	٥-٩ عمال	٠.٤-٠.٤	٠.٤	
%	%	%	٤	٣	٢	١		
٧٨٫٦	١٣٫١	٨٫٣	٧٠٧	١١٨	٧٥	٩٠٠	٢٩	١٩٧٢
٧٤٫٨	١٨٫٥	٦٫٧	٥٣٢	١٣٢	٤٨	٧١٢	٢٧	١٩٧٣
٧٠٫٦	٢٠٫٥	٨٫٩	٥٤٨	١٥٩	٦٩	٧٧٦	٣٦	١٩٧٤
٦٥٫٠	٢٥٫٧	٩٫٢	٤٥٧	١٨١	٦٥	٧٠٣	٣٦	١٩٧٥
٦٩٫٥	١٩٫١	١١٫٥	٥٣٢	١٤٦	٨٨	٧٦٦	٣٥	١٩٧٦
٦٨٫١	٢٣٫٦	٨٫٣	٥٣٩	١٨٧	٦٦	٧٩٢	٣٧	١٩٧٧
٦٧٫٢	٢٢٫٤	١٠٫٤	٦٣٦	٢١٢	٩٨	٩٤٦	٣٩	١٩٧٨
٦٠٫٧	٢٨٫٧	١٠٫٦	٦٤٦	٣٠٦	١١٣	١٠٦٥	٤٧	١٩٧٩
٨٣٫٢	١١٫٢	٥٫٧	١٦٠٣	٢١٥	١٠٩	١٩٢٧	٤٧	١٩٨٠
٧٨٫١	١٢٫٥	٩٫٤	١١٤٦	١٨٣	١٣٨	١٤٦٧	٤٨	١٩٨١
٧٦٫٣	١٦٫٨	٦٫٩	١١٧٩	٢٦٠	١٠٧	١٥٤٦	٤٥	١٩٨٢
٧٨٫٨	١٤٫٢	٧٫٠	١٣٧٥	٢٤٧	١٢٣	١٧٤٥	٤٥	١٩٨٣
٧٩٫٨	١٥٫٣	٤٫٩	١٦٦٦	٣١٩	١٠٣	٢٠٨٨	٥٣	١٩٨٤
٧٧٫٦	١٤٫١	٨٫٤	١٩٢٨	٣٥٠	٢٠٨	٢٤٨٦	٧٨	١٩٨٥
٧٥٫٧	١٧٫٤	٦٫٩	١٨٧٦	٤٣٢	١٧٠	٢٤٧٨	٧٨	١٩٨٦
٧٣٫٢	١٨٫٦	٨٫٢						المتوسط
٦٫٥	٥٫٢	١٫٩						الانحراف المعياري

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول رقم (١٩)
العمالة في صناعة المنتجات الكيماوية من النفط
والبلاستيك والمطاط

السنة	المجموع العام		حجم المؤسسات حسب العمالة				النسب المئوية	
	٠.ع	٠.ع.ع	٥-٩ عمال	١٠-٢٤ عامل	٢٥ فاكثر	١/٢	١/٣	١/٤
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١٩٧٢	٢٣	٢٣٩٨	٧١	٦٨	٢٢٥٩	٣٠	٢٨	٩٤٢
١٩٧٣	١٢	١٥١٨	١٠	٧١	١٤٣٧	٠.٧	٤٧	٩٤٧
١٩٧٤	٣١	٢٢٥٥	٦٩	١٨٠	٢٠١٠	٣١	٨٠	٨٩١
١٩٧٥	٣٢	٢٦٥٤	٣٢	١٧٥	٢٤٤٧	١٢	٦٦	٩٢٢
١٩٧٦	٣٣	٣٠٣٧	٣٤	٢٣١	٢٧٧٢	١١	٧٦	٩١٣
١٩٧٧	٣٤	٣٤٣٧	٥٤	١٦٢	٣٢٢١	١٦	٤٧	٩٣٧
١٩٧٨	٢٥	٣٣٤٦	٢٩	١٠٠	٣٢١٧	٠.٩	٣٠	٩٦١
١٩٧٩	٣٨	٤٦٩٨	٥٢	٢٠٤	٤٤٤٢	١١	٤٣	٩٤٦
١٩٨٠	٤٤	٣٦٣٧	٦٣	٢٦٨	٣٣٠٦	١٧	٧٤	٩٠٩
١٩٨١	٥٨	٤٧٧٩	٧٧	٣٧٧	٤٣٢٥	١٦	٧٩	٩٠٥
١٩٨٢	٥٥	٥٥١٧	٣٦	٣٩٩	٥٠٨٢	٠.٧	٧٢	٩٢١
١٩٨٣	٥٥	٥٦٠٢	٣١	٣٤٣	٥٢٢٨	٠.٦	٦١	٩٣٣
١٩٨٤	٦٠	٥٩١٨	٦٩	٣٩٢	٥٤٥٧	١٢	٦٦	٩٢٢
١٩٨٥	٨٨	٦٩١٧	١٣٠	٤٩٦	٦٣٤٥	١٩	٧١	٩١٠
١٩٨٦	٨٩	٦٤١٣	١١٣	٤٤٨	٥٨٥٢	١٨	٧٠	٩١٣
المتوسط								
الاتحراف المعياري								

المصدر: نفس المصدر السابق

٦- صناعة المنتجات غير المعدنية

كما يتضح من الجدول رقم (١٤) فإن متوسط حجم المؤسسة في هذه الصناعة بلغ حوالي (٢٠) عاملاً خلال فترة الدراسة. وقد تناقص متوسط العمالة في المؤسسة الواحدة بشكل ملحوظ خلال العشرة أعوام الماضية حيث كان (٣٦) عاملاً عام ١٩٧٦ وأصبح (١١) عاملاً عام ١٩٨٦. وبالرغم من أن الجدول رقم (٢٠) يظهر أن أقل من نصف العمالة في هذه الصناعة يعمل في المؤسسات الصغيرة جداً والمؤسسات الصغيرة إلا أن هذه النسبة لا تظهر الأهمية النسبية الفعلية لهذه المؤسسات الصغيرة، ذلك أن هذه الصناعة تضم صناعة الإسمنت مما يرفع متوسط حجم المؤسسات وكذلك الأهمية النسبية للحجم المتوسط والكبير. وإذا

راعينا ذلك فإننا نلاحظ أن حجم المؤسسات في هذه الصناعة صغير أو حتى صغير جداً، خاصة وإن معظم المؤسسات التي تدخل في هذه الصناعة عبارة عن مصانع بلاط ورخام ومناشير حجارة.

جدول رقم (٢٠)
العمالة في صناعة المنتجات التحدينية الغير معدنية-عدا النفط

النسب المئوية			حجم المؤسسات حسب العمالة			المجموع العام		السنة
١/٤	١/٣	١/٢	٢٥ فاكثر	١٠-٢٤ عامل	٥-٩ عمال	٠.٤-٠.٤	٠.٤-٠.٤	
%	%	%	٤	٣	٢	١		
٢٦ر٩	٣٨ر٠	٣٥ر١	١٢١	١٧١	١٥٨	٤٥٠	٤٣	١٩٧٢
٧٢ر١	١٧ر٥	١٠ر٤	٨٨٩	٢١٥	١٢٨	١٢٢٩	٤٤	١٩٧٣
٧٥ر٠	١٦ر١	٨ر٨	١١٧٢	٢٥٣	١٣٧	١٥٦٢	٦٠	١٩٧٤
٧٣ر٥	٢٠ر٦	٥ر٩	١٣٠٦	٣٦٦	١٠٥	١٧٧٧	٥٩	١٩٧٥
٧٩ر٩	١٣ر٣	٦ر٩	١٥٢٥	٢٥٣	١٣١	١٩٠٩	٥٩	١٩٧٦
٧٨ر٥	١٣ر٠	٨ر٤	١٤٦٤	٢٤٣	١٥٧	١٨٦٤	٥٥	١٩٧٧
٥١ر٢	٢٩ر٦	١٩ر٣	٣٨٨	٢٢٤	١٤٦	٧٥٨	٤٨	١٩٧٨
٥٣ر٢	٢٨ر١	١٨ر٧	١٩٩	١٠٥	٧٠	٣٧٤	١٩	١٩٧٩
٤٦ر٦	٣٢ر٧	٢٠ر٧	٥٢٦	٣٦٩	٢٣٤	١١٢٩	٦٨	١٩٨٠
٣٧ر٥	٢٦ر٣	٣٦ر٣	٧٨٧	٥٥٢	٧٦٢	٢١٠١	١٧٣	١٩٨١
٥٠ر٦	١٨ر٨	٣٠ر٦	١٠٥٣	٣٩٠	٦٣٦	٢٠٧٩	١٣٥	١٩٨٢
٤٤ر٤	٢٩ر٩	٢٥ر٧	٨٧٩	٥٩٢	٥٠٩	١٩٨٠	١٢٩	١٩٨٣
٤٠ر٥	٣٨ر٠	٢١ر٥	٦٩٣	٦٤٩	٣٦٨	١٧١٠	١١٢	١٩٨٤
٣٦ر٥	٢٧ر٧	٣٥ر٨	١٠٢٣	٧٧٤	١٠٠٢	٢٧٩٩	٢٥٤	١٩٨٥
٣٩ر١	٣٢ر٩	٢٧ر٩	٩١٨	٧٧٢	٦٥٥	٢٣٤٥	١٩٥	١٩٨٦
٥٥ر٦	٢٤ر٦	١٩ر٨						المتوسط
١٦ر٥	٨ر٠	١٠ر٦						الاتحراف المعياري

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول رقم (٢١)
العمالة في الصناعات المعدنية الأساسية

النسب المئوية			حجم المؤسسات حسب العمالة			المجموع العام		السنة
١/٤	١/٣	١/٢	٢٥ فاكثر	١٠-٢٤ عامل	٥-٩ عمال	٠.٤-٤	٠.٤-٤	
%	%	%	٤	٣	٢	١		
١٦ر٨	٤٩ر٣	٣٣ر٩	٦٠	١٧٦	١٢١	٣٥٧	٢٩	١٩٧٢
٧٤ر٧	١٢ر٤	١٢ر٩	٥٢٩	٨٨	٩١	٧٠.٨	٣٧	١٩٧٣
٧٤ر٧	١٣ر٤	١١ر٩	٦٨٠	١٢٢	١٠.٨	٩١٠	٣٨	١٩٧٤
٧٢ر١	١٩ر١	٨ر٨	٦٨٣	١٨١	٨٣	٩٤٧	٣٨	١٩٧٥
٧٣ر٨	١٦ر٩	٩ر٣	٧٠٤	١٦١	٨٩	٩٥٤	٣٧	١٩٧٦
٨١ر٧	٩ر٣	٩ر٠	٨٢٤	٩٤	٩١	١٠٠٩	٣٧	١٩٧٧
٧٦ر٦	١٤ر٣	٩ر٠	٨١٧	١٥٣	٩٦	١٠٦٦	٣٥	١٩٧٨
٧٩ر١	١٢ر٤	٨ر٥	٥٠٤	٧٩	٥٤	٦٣٧	١٨	١٩٧٩
٧٥ر٢	١٦ر٧	٨ر١	٦٦٨	١٤٨	٧٢	٨٨٨	٣٠	١٩٨٠
٦٨ر٣	٢١ر٠	١٠ر٨	١٢٠٦	٣٧٠	١٩٠	١٧٦٦	٧٢	١٩٨١
٦٢ر٧	٢٥ر١	١٢ر٢	٨٥٠	٣٤٠	١٦٦	١٣٥٦	٦٢	١٩٨٢
٦٢ر٦	٢٧ر٥	١٠ر٠	٨٧٤	٣٨٤	١٣٩	١٣٩٧	٥٩	١٩٨٣
٦٤ر٥	٢٦ر٨	٨ر٧	٩٣٣	٣٨٧	١٢٦	١٤٤٦	٦٢	١٩٨٤
٨٨ر١	٧ر٣	٤ر٦	٦٣٦	٥٣	٣٣	٧٢٢	١٤	١٩٨٥
٩٢ر٧	٤ر٥	٢ر٨	٧٠١	٣٤	٢١	٧٥٦	١٣	١٩٨٦
٧٤ر٨	١٦ر٢	٩ر٠						المتوسط
٨ر٩	٧ر١	٢ر٧						الاتحراف المعياري

المصدر: نفس المصدر السابق

٧-الصناعات المعدنية الأساسية

تقبل هذه الصناعات إلى كونها ذات مؤسسات متوسطة وكبيرة الحجم كما يتضح من الجدول رقم (١٤) الذي يظهر أن متوسط العمالة في مؤسسات هذه الصناعة بلغ حوالي (٣٠) عاملاً خلال فترة الدراسة. ونلاحظ أن حجم المؤسسات ازداد بإضطراد حتى عام ١٩٧٩ ثم بدأ ينخفض ولكنه تضاعف عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. ونلاحظ من الجدول رقم (٢١) أن المؤسسات المتوسطة والكبيرة تستوعب حوالي ثلاثة أرباع العمالة في الصناعة ككل. وتضم هذه المجموعة صناعة الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم بالدرجة الأساسية مما يفسر إرتفاع حجم المؤسسات فيها.

٨- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والآلات

يظهر الجدول رقم (١٤) أن متوسط حجم المؤسسات في هذه الصناعة بلغ حوالي (١٨) عاملاً في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦. كما يظهر الجدول أن متوسط حجم المؤسسة قد ازداد باضطراد حتى عام ١٩٨٢ ثم انخفض قليلاً بعد ذلك. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٢٢) فإننا نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة تستوعب حوالي نصف العمالة التي تعمل في هذه الصناعة ككل. ويعزى ضآلة حجم المؤسسات في هذه الصناعة إلى أن معظم هذه المؤسسات عبارة عن محلات خراطة وحدادة وتركيبات معدنية ومنتجات إنشائية، وليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات المتوسطة والكبيرة التي تنتج بعض الأجهزة واللوازم الكهربائية.

جدول رقم (٢٢) العمالة في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والآلات

النسب المئوية			حجم المؤسسات حسب العمالة			المجموع العام		السنة
١/٤	١/٣	١/٢	٢٥ فأكثر	١٠-٢٤ عامل	٥-٩ عمال	٠.٤-٠.٤	٠.٤	
%	%	%	٤	٣	٢	١		
٥٧.٠	٢٣.٠	٢٠.٠	٣.٤	١٢٣	١.٧	٥٣٤	٣٧	١٩٧٢
٤٤.٢	٤٤.٢	١٣.٤	٢.٦	٢١٥	٦٥	٤٨٦	٣٧	١٩٧٣
٥٠.٣	٥٠.٣	١٦.٦	١.٦٦	٢٥٢	٨٣	٥٠.١	٣٩	١٩٧٤
٤٠.٠	٤٠.٠	١٦.٨	٢.١٤	١٩٨	٨٣	٤٩٥	٣٧	١٩٧٥
٣٣.٧	٣٣.٧	٢٠.٦	٢.٢٠	١٦٢	٩٩	٤٨١	٣٤	١٩٧٦
٣٧.٩	٣٧.٩	١٢.٧	٢.٣٣	١٧٩	٦٠	٤٧٢	٣٣	١٩٧٧
٤١.٣	٤١.٣	١٦.٠	٢.٣٢	٢٢٤	٨٧	٥٤٣	٣٤	١٩٧٨
٢٤.٤	٢٤.٤	٢٢.٠	٤.٣٥	١٩٧	١٧٨	٨٠.٨	٥١	١٩٧٩
٢١.٨	٢١.٨	١٤.٣	٥.٣٦	١٨٣	١٢٠	٨٣٩	٤١	١٩٨٠
١٠.٢	١٠.١	١٧.٠	١١.٣٢	١٥٨	٢٦٥	١٥٥٥	٧٠	١٩٨١
١٧.٦	١٧.٦	١٣.١	٩.٠٢	٢٢٩	١٧٠	١٣٠.١	٥٦	١٩٨٢
١٧.٩	١٧.٩	١٤.٣	٨.٣٥	٢٢٠	١٧٦	١٢٣.١	٥٥	١٩٨٣
١٩.٣	١٩.٣	١٦.٧	٥.٣٣	١٦١	١٣٩	٨٣٣	٤٤	١٩٨٤
١٨.٥	١٨.٥	١٥.٦	٢.٣٦١	٦٦٤	٥٦٢	٣٥٩٣	١٧٢	١٩٨٥
٢٤.٥	٢٤.٥	١٠.٦	١٨٥٥	٧.١	٣.٢	٢٨٥٨	١٥٢	١٩٨٦
٥٥.٦	٢٨.٧	١٥.٧						المتوسط
١٢.٧	١٢.٣	٣.٠						الانحراف المعياري

المصدر: نفس المصدر السابق

الخلاصة

لقد اظهرت هذه الدراسة عدة أمور أهمها:

أولاً، أن مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة قد زادت من حوالي (١٢٪) في عام ١٩٦٧ إلى حوالي (١٨٪) في عام ١٩٨٦. وبالأرقام المطلقة فإن قطاع الصناعة التحويلية قد زاد من حوالي (١٥) مليون دينار في عام ١٩٧٢ إلى حوالي (١٧٨) مليون دينار في عام ١٩٨٦. وقد بلغ معدل النمو المركب لقطاع الصناعة حوالي (١٠.٦٪) خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

ثانياً، في الوقت الذي تناقصت فيه العمالة في قطاع الزراعة نتيجة لإحلال العامل غير الأردني محل العامل الأردني مما أدى إلى نمو سنوي مركب لهذا القطاع قدره (-١.٧٪) خلال الفترة ١٩٧٢-٨٦، نجد أن العمالة في قطاع الصناعة والتعدين قد زادت خلال هذه الفترة بنسبة (١.٩٪) مما يشير إلى نمو سنوي مركب في هذا القطاع قدره (٥.٤٪). وقد بلغت نسبة العمالة الأردنية في هذا القطاع حوالي (١٠.٧٪) من مجمل العمالة في كافة القطاعات.

ثالثاً، بلغت الزيادة في الناتج المتوسط للعامل الأردني في قطاع الصناعة والتعدين حوالي (٥٢.٦٪) في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١.٤٪) وهي أعلى نسبة بين جميع القطاعات، وأعلى بشكل ملحوظ من المعدل الإجمالي للزيادة الكلية والتي بلغت حوالي (٣.٣٠٪) وللمعدل النمو المركب والذي بلغ (١.١٪) سنوياً.

رابعاً، إن المؤسسات الصناعية تركزت في محافظة عمان التي ضمت عام ١٩٧٢ حوالي (٨٣٪) من المؤسسات توظف حوالي (٨٩٪) من عدد العاملين في الصناعات التحويلية. ولكن هذا التركيز تناقص تدريجياً إلى أن أصبحت محافظة عمان تضم حوالي (٧٣٪) من عدد المؤسسات التي توظف حوالي (٨١٪) من عدد العاملين في عام ١٩٨٦، وهذا يشير إلى توزيع أفضل لصالح المحافظات الأخرى، مما يتناسب مع خطط التنمية المتلاحقة.

خامساً، إن العمالة في الصناعات التحويلية الأردنية تتركز بشكل كبير في صناعة المنتجات الكيماوية، يليها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، تليها الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس. وتبلغ نسبة العمالة في الصناعات الثلاثة المذكورة مجتمعة حوالي (٦٣٪) من مجموع العمالة الصناعية في الأردن. أما من حيث معدل النمو السنوي، فقد بلغ أعلى معدل له في المنتجات غير المعدنية تليها صناعة الخشب والأثاث ثم المنتجات المعدنية والمكانن والآلات، بينما بلغ أقل معدل نمو سنوي في الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس.

سادساً، إن حوالي (٩٩٪) من المؤسسات الصناعية التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر هي صغيرة الحجم (٥ - ٤٩) عاملاً أو متوسطة الحجم (٥٠ - ١٩٩) عاملاً. أما المؤسسات الكبيرة

(التي يعمل بها ٢٠٠ عامل فأكثر) فهي لا تشكل سوى حوالي (١٪) من عدد المؤسسات الصناعية في الأردن، وتشكل نسبة العمالة الصناعية فيها حوالي (٣٠٪) من مجموع العمالة الكلية، وقد زادت نسبة عدد المؤسسات المتوسطة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٦ بحوالي (٣٪) وزادت نسبة عدد العاملين فيها بحوالي (٨٪) بينما نقصت هاتان النسبتان في المؤسسات الصغيرة والكبيرة خلال نفس الفترة.

ساهماً، أن الصناعة الأردنية تتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات الصناعية الصغيرة جداً والصغيرة وعدد قليل من المؤسسات المتوسطة الحجم وعدد محدود جداً من المؤسسات الكبيرة. وقد بلغ متوسط حجم المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) عمال فأكثر في الصناعات التحويلية جميعها حوالي (٢٦) عاملاً خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦. لكن حجم هذه المؤسسات يختلف من صناعة إلى أخرى، فقد بلغ أقصى متوسط حجم للمؤسسات في الصناعات الكيماوية حيث بلغ متوسط حجم العمالة فيها حوالي (٩٦) عاملاً، بينما بلغ أدنى متوسط حجم للعمالة في صناعة الخشب ومنتجاتها بما فيها الأثاث، تليها صناعة المنتجات المعدنية والمكائن والآلات.

وختاماً، فإن المجال يضيق عن بحث جوانب كثيرة حول الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن. فهناك العديد من المسوحات والدراسات الميدانية التي يمكن الاستفادة منها في إجراء البحوث الإضافية حول الصناعة التحويلية والتي نأمل أن نتناول بعضاً منها مستقبلاً، مثل موضوع الإنتاجية في الصناعة التحويلية ككل وفي أجزاء الصناعة المختلفة مثل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية وغير ذلك.

الهوامش

هامش ١: راجع البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد الرابع والعشرون، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، جدول رقم (٤٦)، ص ٧١

هامش ٢: المصدر السابق.

هامش ٣: بالرغم من أن النظرية الاقتصادية تستدعي استخدام الإنتاجية الحديثة كمييار لإنتاجية العامل، إلا أن عدم توفر بيانات لحساب ذلك جعلنا نستخدم الإنتاجية المتوسطة للعامل، وهذا هو الإجراء المتبع عملياً في مثل هذه الدراسات. لمزيد من التفاصيل عن طرق قياس الإنتاجية واستخداماتها أنظر الكتاب

Productivity Measurement: An Evolving Art

هامش ٤: التعداد الصناعي ١٩٨٤، ص ٣٩

هامش ٥: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠. الصفحات ٥٩ - ٦٠.

هامش ٦: المصدر السابق، ص ٦٣

هامش ٧: نود أن نذكر هنا أننا أهملنا المؤسسات الحرفية التي يعمل بها ٤ أشخاص فأقل، وبالتالي فإن معدلات الأحجام هنا هي للمؤسسات التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر.

هامش ٨: نظراً لعدم توفر معلومات تفصيلية عن عدد العاملين في المؤسسات التي يعمل بها ٥ أشخاص فأكثر فقد قمنا بتصنيف المؤسسات حسب الأحجام المذكورة.

هامش ٩: أنظر الدراسة الصناعية ١٩٨٦، جدول رقم ٨، ص ٣٦

هامش ١٠: نفس المرجع، ص ٣٧.

هامش ١١: نفس المرجع، ص ٣٨.

هامش ١٢: دراسة الاستخدام ١٩٨٥، جدول رقم ١٠، الصفحات ١٠ - ١١.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٤، كانون أول ١٩٨٦.
المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل
بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، أعداد سنوية مختلفة من عام ١٩٧٢ إلى عام
١٩٨٦.
المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٦، شباط ١٩٨٨.
المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦، العدد ٣٧.
المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(١٩٨٦-١٩٩٠).

المراجع الاجنبية

- Siegel, Irving H.; *Productivity Measurement: An Evolving Art*; Work in America Institute
Studies in Productivity; Work in America Institute, Inc.; Scardale, New York,
1980.
United Nations; Industrial Development Organization; *Small Scale Industries in Arab
Countries of the Middle East*; New York; 1970.
United Nations; *Indexes to the International Standard Industrial Classification of All
Economic Activities*; Department of Statistical Office; New York; 1971